إقتصاد

النزوح الداخلي بين معاناة الأفراد وأعباء المجتمعات حجم المأساة يحدّ من قدرة الاقتصاد على الصمود

يشكل النزوح الداخلي بسبب الحرب جرحا غائرا في كيان المجتمعات اللبنانية التي تتعرض له، بحيث اضطر الاف الافراد والعائلات الى ترك منازلهم واحلامهم والبحث عن ملاذ آمن في اماكن اخرى من وطنهم. يتخلى هؤلاء عن اراض احتضنتهم وتاريخ شكل هويتهم، في رحلة مشوبة بالخوف والحزن، بحثا عن الامان المفقود

هذا النزوح لا يأتي بلا ثمن، اذ يلقي بظلاله الثقيلة على المجتمع بأسره. اقتصاديا، تتفاقم الاعباء على المناطق المستضيفة التي تواجه تحديات في تلبية احتياجات الاعداد المتزايدة من النازحين، مما يؤدي الى نقص في الموارد وارتفاع في الاسعار وتراجع في مستوى الخدمات العامة، كما تؤثر الضغوط الاقتصادية سلبا على فرص العمل. اما اجتماعيا، فيؤدي النزوح الى تغييرات في السلوك ويثير تحديات ثقافية واجتماعية. "الامن العام" التقت عميد كلية الاقتصاد سابقا في جامعة الكسليك الدكتور ايلي عساف وعضو هيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور انيس ابودياب.

عساف: تبديد أي هوّة مع المجتمعات المضيفة

■ ما هو حجم تأثير تدفق النزوح من مناطق الجنوب وضاحية بيروت والبقاع على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي؟

□ على مدى الاثني عشر شهرا الماضية كان للحرب وقع هائل على الاقتصاد اللبناني نتيجة التدفقات العارمة للنازحين من مناطق الجنوب والبقاع وضاحية بيروت، الذين فاق عددهم مليون نسمة. ان لهذا النزوح غير المسبوق اثارا هائلة، يجب على المسؤولين تقييمها بدقة. صحيح ان الارقام وحدها لا تعكس حجم المأساة، لكنها المدخل العلمي والالزامي لتشخيص الواقع ووضع الاصبع على الجراح الكثيرة التي تستنزف ما تبقى من قدرة للاقتصاد على الصمود. بلغ اجمالي الناتج المحلي ما يقارب 55 مليار دولار اميركي عام 2018، وتشير التقديرات الى انخفاضه الى ما دون 25 مليار دولار في نهاية هذا العام، وبات معظم اللبنانيين يعيشون في فقر وعوز. منذ ان فقدت الحكومة اللبنانية امكان التمويل الخارجي بسبب تخلفها عن سداد سندات الاوروبوند، ومع الانهيارات المتلاحقة في كل قطاعات الانتاج، لم يعد في امكانها الا تأمين الحد الادنى من الرواتب والاجور للعاملين في القطاع العام. فكيف في هذه الحال المأساوية، الطلب من حكومة عاجزة ماليا، تحمل اعباء اضافية نتيجة تدفق هذا الكم من المهجرين جراء هذه الحرب؟

عميد كلية الاقتصاد سابقا في جامعة الكسليك الدكتور ايلي عساف.

"الخسائر تقدر بأكثر من 20 مليار دولار"

■ الا يمكن وفق ما تمتلكه الدولة من امكانات وضع استراتيجيا تحد من التأثيرات السلبية للنزوح؟

□ ما تمتلكه الدولة اليوم في حساب رقم 36 في مصرف لبنان لا يتعدى 500 مليون دولار، اضافة الى ما يعادل مليارى دولار بالليرة اللبنانية. هذه المبالغ مخصصة للرواتب والاجور في القطاع العام والوزارات والادارات الرسمية. من الصعب في هذا الواقع المالي، ان تستطيع الحكومة تلبية حاجات النازحين، وقد كانت غير كافية اصلا لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والنقل والمواصلات والمياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات الصلبة. لبنان يعاني حالا من الانهيار الشامل على كل المستويات. فراغ في سدة الرئاسة، شلل في عمل المؤسسات الدستورية، تدهور الحوكمة السياسية والادارية، مما ادى الى بروز الاقتصاد الموازي اي غير الشرعي الذي انعكست اخطاره على مجمل نواحي الحياة الوطنية. الاقتصاد الموازي تخطى اليوم عتبة 60 في المئة من الناتج القومي، ويتنامى بسرعة بفضل قدراته التنافسية. نحن امام واقع مالي ونقدي سيقودنا بعد فترة الى اللجوء الى المصرف المركزي للطلب منه تسديد عجز موازنة 2024، الذي سيتفاقم وسيؤدي الى موجة من التضخم وبالتالي فقدان الاستقرار النقدي. من المتوقع ان تصل تقديرات العجز في ميزان المدفوعات لهذه السنة الى ما يزيد عن 4 مليارات دولار، فهل يمكن للدولة في هذه الحالة ان تضع استرتيجيا تحد من تأثير النزوح؟.

■ كيف يؤثر النزوح على الموارد الاساسية، وهل يمكن معالجة خسائره؟

□ ثمة دراسات اصدرتها مراكز ابحاث جامعية تفيد بأن الخسائر في قطاع الطاقة والمياه حتى اليوم تفوق 600 مليون دولار، وان الاضرار في شبكة الكهرباء بلغت حتى الان ما يزيد عن 150 مليون دولار، فيما بلغت الخسائر في القطاعين التربوي والصحي مليارا و500 مليون دولار. ◄

مقال

"اللائحة الرمادية" فرصة للإصلاح واستعادة الثقة

ادراج لبنان في "اللائحة الرمادية" من فريق العمل المالي (FATF)، يضع البلاد في مواجهة حقائق صعبة ودقيقة. تلك اللائحة التي تجمع الدول التي تعتبر معرضة لضعف في انظمتها لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، ليست مجرد تصنيف، بل انها اعلان بأن النظام المالي اللبناني لا يكفي ليكون جزءا من المجتمع المالي الدولي.

تعد اللائحة الرمادية مثابة عاصفة تحذر من اقتراب شتاء اقتصادي اشد برودة على لبنان. فعلى الصعيد المالي، يواجه لبنان تحديات متزايدة مع هروب رؤوس الاموال من المصارف المحلية، وزيادة القيود الدولية على التعاملات المالية، مما يجعل من الصعب على الشركات المحلية الحصول على التمويل الضروري للنمو. هذه القيود تؤدي الى ارتفاع التكاليف والوقت اللازمين لاجراء التحويلات المالية الدولية، الامر الذي قد يثني المستثمرين عن المغامرة في بلد تعتبر مخاطره عالية حاليا من الناحية المالية .

الى جانب الضغوط الاقتصادية، يأتي الضغط الاجتماعي والسياسي، فقد بات المواطن اللبناني الذي يسعى الى تحويل الاموال او اجراء معاملات دولية على دراية بأنه سيواجه التدقيق المتزايد، وربما الشكوك، فقط لأن بلده بات مدرجا في هذه اللائحة. فالمعاملات اليومية التي كانت تتم بسلاسة قد تتحول الى عوائق شائكة، تعيقها التعقيدات القانونية ومتطلبات الامتثال.

هذا الامر يشكل ضغطا اضافيا على الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية من اللبنانيين في الخارج، الذين قد يواجهون صعوبات متزايدة في ارسال اموالهم الى عائلاتهم .

لكن، تبرز وسط هذه الصورة القاتمة، بعض الابعاد الايجابية لهذا التصنيف، اذ يمكن النظر الى "اللائحة الرمادية" كفرصة لتحفيز الاصلاحات الهيكلية التي طال انتظارها. فالتحديات الحالية قد تدفع المؤسسات اللبنانية الى تعزيز الاطار القانوني والتشريعي، وتطوير المؤسسات الرقابية عبر تعزيز الشفافية المالية، وتفعيل اليات قوية لمكافحة الفساد وغسيل الاموال، وتعزيز التعاون مع الجهات الدولية المختصة، والالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة الجرائم المالية. هذه الاصلاحات قد لا تكون سهلة المنال، لكنها قد تساعد في اعادة بناء الثقة في المؤسسات اللبنانية وتعزيز انخراطها في المجتمع المالي العالمي. قد يكون هذا التحول فرصة للبنان لتجديد مؤسساته وضمان ان تعود الى البلاد بعض من ثقة المستثمرين الاجانب على المدى البعيد، حيث يشترط تحقيق هذه الاصلاحات في ان يكون لبنان قادرا على التصدي للتحديات المالية الجديدة .

من ناحية اخرى، يمكن اعتبار هذا التصنيف فرصة للبنان لتحسين بنيته التحتية لمكافحة الجرائم المالية، حيث يمكن ان يدفع نحو تعزيز التعاون الدولي وتقوية الرقابة على تدفق الاموال، خاصة في ظل تزايد نشاط اقتصاد الظل في البلاد بسبب الازمات المالية الاخيرة. ان تحسين هذه الجوانب قد يساهم في استعادة الثقة تدريجا في النظام المالي اللبناني، ويعزز من مكانة البلاد في المجتمع الدولي على المدى الطويل. وضع لبنان على اللائحة الرمادية هو صرخة ايقاظ لبلد يواجه ازمة وجودية تتطلب منه ان ينهض من عثراته. انه دعوة لاعادة النظر في النظام المالي والسياسي، وحافز لاعادة بناء الثقة وتعزيز الصدقية على الساحة الدولية.

عصام شلهوب

ابوديات: النزوح الداخلي يعطل الاقتصاد ويدفع الى الهجرة

■ كيف تؤثر الظروف الامنية في بعض المناطق على قرارات الناس بمغادرة منازلهم؟

□ الاوضاع الامنية من اهم اسباب القرارات التي يتخذها الانسان للنزوح من اماكن سكنه المعرضة للخطر الى اماكن اكثر امنا واستقرارا. يمكن ان يتحمل الانسان الصعوبات الاقتصادية والمالية والبقاء في ارضه وسكنه، لكن عندما يتحول الامر الى واقع امني الزامي مخيف سيجبر على النزوح، لأن الحياة هي اغلى ما يملكه الانسان. منذ 8 تشرين الاول 2023 وحتى شهر تموز الماضي، كانت نسبة النزوح من جنوب لبنان لا تتعدى 10% . بعد شهر تموز، وبسبب ضغط الحرب، توسع النزوح حتى شمل مناطق جديدة كضاحية بيروت الجنوبية وبعلبك والهرمل وصيدا وصور حتى تجاوز عدد النازحين مليون ونصف مليون نازح.

■ هل تؤثر الازمات الاقتصادية على قرارات الهجرة بقدر الازمات الامنية نفسها؟

□ تساهم الازمات الاقتصادية في اتخاذ قرار النزوح بحثا عن فرصة عمل. اما الاوضاع الامنية فتؤثر بشكل مباشر على النزوح بحثا عن النجاة من الموت. النزوح داخل الدولة يعطل احيانا الفرص الاقتصادية، مما يدفع الافراد والعائلات والاسر الى الهجرة الى الخارج. وبالتالي، فان الاوضاع الاقتصادية تؤثر على الهجرة والنزوح، لكن بنسبة اقل من الاسباب الامنية.

■ كيف يؤثر النزوح الداخلي على المجتمعات المستضيفة في لبنان؟

□ تأثير النزوح الداخلي على المجتمعات المستضيفة كبير جدا، فنحن نعيش في ازمة اقتصادية خانقة منذ عام 2019 ترافقت اليوم مع ازمة نزوح داخلية كبيرة، وحتما ستتحمل كل المجتمعات المضيفة الاعباء. هناك تحديات على البنى التحتية وقدرتها الاستيعابية، فيما ساهمت ارتفاع الكثافة السكانية في الضغط على الطرقات والساحات والشواطئ، واثرت على عمل الكثير من الاسواق. ولهذا الوضع تأثيرات اقتصادية تطال فرص العمل وانعدام وجودها. لقد تهالكت القدرة الشرائية وارتفعت نسبة الفقر والبطالة، اما تأثيرات النزوح فستزداد وتيرتها وستظهر نتائجها قريبا.

■ هل هناك زيادة في الطلب على الموارد الاساسية مثل المياه والغذاء والسكن في المناطق التي تستقبل النازحين؟

□ حيث تزداد الكثافة السكانية، يزداد الطلب على الموارد الاساسية الاستهلاكية كالمياه والغذاء والسكن في مناطق الايواء. لكنها تتراجع عن مراكز النزوح كالضاحية الجنوبية والجنوب وغالبية مناطق البقاع لأنها تعطلت عن الحركة. اما من ناحية الميزان التجاري، فان العرض والطلب يزداد في مناطق ويتراجع في مناطق اخرى، وعلى المستوردين الاساسيين تلبية الطلب.

■ كيف يتم التعامل مع كلفة النزوح وهل في امكان الدولة تأمينها؟

□ كلفة النزوح مرتفعة، قدرتها الدولة مع بداية الازمة بين 427 و430 مليون دولار. والمعنية اتخاذ كل التدابير والترتيبات المؤسسية واللوجستية لادارتها هذه الحرب وانعكاساتها عبر مؤسسات الدولة واداراتها والبلديات، بالتنسيق مع المجتمع الدولي الذي منح لبنان مبلغ مليار دولار في مؤتمر باريس الذي عقد في 24 تشرين الاول الماضي. يجب ان تتولى السلطات اللبنانية مأساة النازحين لتديرها بمسؤولية وفعالية خدمة للمصلحة الوطنية العليا.

■ كيف يمكن للدولة الحد من تأثير الحرب على الاسر اللبنانية داخل المجتمعات المستضيفة؟

□ مسؤولية السلطات السياسية والادارية والقضائية والاجهزة الامنية، في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي القاهر، هي الحفاظ على السلم الاهلي وعلى الملكية الخاصة، والسعي الى تأمين الايواء الكريم للنازحين، وتبديد كل ما في إمكانه خلق هوة من الجفاء والعداء مع المجتمعات المضيفة. علينا كدولة ذات سيادة بعيدة كل البعد من اي وصاية انتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة قادرة على بسط السيادة وسلطة القانون على جميع الاراضي اللبنانية واحترام الدستور وقرارات الشرعية الدولية، وانهاء الحرب المدمرة للبشر والحجر.

عضو هيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور انيس ابوديات.

كل القطاعات؟

□ ابرز الاثار الاقتصادية توقف العجلة الاقتصادية في بعض المناطق وخصوصا في الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية. هذا التوقف يشمل القطاعات الزراعية والحرفية والصناعية والسياحية والاستشفائية. سيؤدي ذلك الى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل عدا الخسائر التي لم تقدر حتى الان، وهي تتجاوز المليارات من الدولارات في حدها الادنى. كل الاقتصاد سيتراجع فبعد ان كان الحديث عن نمو يقدر نسبته 0.2% عام 2024 حتما لن نستطيع تحقيقه، بل سيكون النمو سلبيا. وتشير التقديرات الى ان كلفة الحرب منذ 28 الاول 2023 وحتى اليوم، ستكون حوالى نصف الناتج المحلي اي ما بين 12 الى 15 مليار دولار.

■ كيف اثرت حرب على الصحة النفسية للعاملين واصحاب الاعمال؟

□ في لبنان، الاثار على الصحة النفسية للعمال ولاصحاب العمل تكون عادة متفاوتة صاحب العمل يتحمل مخاطر كبيرة لناحية الاستثمار في ظل هذه الأوضاع. لكن رجال الاعمال والعمال في لبنان تمرسوا على هذه الضغوط النفسية فقد واجهوا خلال السنوات الماضية وخصوصا في السنوات الخمس الأخيرة ضغوطا هائلة. لقد مر الشعب اللبناني ككل بهزات اقتصادية خانقة مع بداية الثورة، ولاحقا مع جائحة كورونا، وبعدها تفجير مرفأ بيروت ومن ثم الحرب. مر لبنان بأوضاع صعبة ساهمت في تعايش رجال الاعمال والعمال مع الاحداث والتعامل معها وفق معطياتها على الارض، لكن ذلك لا يعني انعدام الضغط النفسي.

■ ما هو التأثير الاجتماعي والاقتصادي للحرب على الاسر، وهل هناك زيادة في النزاعات الاسرية نتيجة الضغوط المالية؟

> **فرص العمل سينعدم وجودها**

لكن حدة الازمة ستزداد وسترتفع كلفتها مع حلول فصل الشتاء. الدولة لا تستطيع تأمين هذه الكلفة من مواردها الخاصة، لكن الاستجابة لنداء المساعدة بدأ من عدد من الدول العربية والاجنبية والبنك الدولي كهبات نقدية وعينية. ولأننا نعيش في وضع استثنائي الدولة لا تستطيع تأمين كل الكلفة. التحدي الاكبر هو في كيفية ايجاد مراكز ايواء للنازحين، بحيث ان مجمل مراكز الايواء حاليا وتقدر بنحو 950 مركزا هي مدارس رسمية، فكيف يمكن التعامل مع هذا الامر اذا طالت الازمة. لا اعتقد ان المهجر في استطاعته العودة الى منزله او قريته حتى ولو انتهت الازمة وحل السلام.

□ المثل الشعبي يقول "القلّة بتولّد النقار" وبالتالي للمشاكل الاقتصادية اثرها على الاسر وعلى البيئات الاجتماعية، وستزداد النزاعات الاسرية نتيجة الضغوط المالية والاقتصادية والاجتماعية. ان ازدحام النزوح في مراكز الايواء سيولد حتما مشاكل اجتماعية وتأثيرات كبيرة على الاسر، كما سيظهر في اليوم التالي بعد انتهاء الحرب.

■ كيف يمكن للاسر اللبنانية النازحة التعامل مع الضغوط الاقتصادية والنفسية في ظل استمرار الحرب؟

□ حتى يتمكن النازح من الاستمرار في تحمل الاعباء والضغوط الاقتصادية والنفسية الهائلة، عليه اعتماد التقشف. على الدولة السعي بكل اهتمام الى تأمين المساعدات وتوزيعها بشفافية مطلقة وتوفير الحد الادنى من الرعاية الصحية، ولاحقا تأمين التعليم لأنه الوسيلة الوحيدة للمحافظة على كفاية الموارد البشرية في لبنان، باعتبارها السبيل الوحيد للخروج من كل الازمات.

ع. ش